E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨٢
Issue 82

تموز - آب - ايلول / ٢٠٢٥
Jul. - Aug. - Sep. / 2025

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. احمد غالب محي
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
م.د محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.متمرس د. فكرت نامق عبد الفتاح	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. صالح عباس محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.د. ياسين سعد محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. كاظم علي مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد كريم كاظم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
أ.د. وليد سالم محمد	جامعة الموصل – كلية العلوم السياسية.
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة	جامعة كركوك – قسم العلوم السياسية .
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان	جامعة البصرة – كلية القانون
أ.د. مرتضى ساهي شنشول	جامعة ميسان – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد عبد السلام وليد	جامعة الاسكندرية – مصر
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

الفريق الفني والاداري

مبرمج . رؤى عبد الحسين أدارة الموقع الاليكتروني	مدير . فرح سهيل الشؤون الادارية والمالية	م.م. زهراء كريم جاسم متابعة الابحاث
م.م محمد مجيد حسين ابحاث طلبة الدراسات العليا	م.د. مصطفى صادق عواد ادارة صفحات التواصل	أ.د.حذام بدر تدقيق اللغة العربية

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:

1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic تقدم عبر المنصة الاليكترونية للمجلة على الرابط : https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions
2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
3. أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
4. يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين.
6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهد .

- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولاتعبر عن راي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيأة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.
E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الاليكتروني
https://pissue.iq/index.php/pissue

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
	المقال الافتتاحي: القيادة الاستراتيجية: الدلالات المفاهيمية والانماط النظرية ا.د. علي حسين حميد	
1	مكانة الهند في النظام الدولي: دراسة في التوظيف الأمثل لمقومات القوة والتأثير ا.د. أحمد عبد الأمير الأنباري	1_ 13
2	أزمة النموذج الديمقراطي في العراق أ.د إياد خلف حسين العنبر	14_35
3	إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة الكوارث الطبيعية بفعل تغير المناخ أ.م.د أوراد محمد مالك كمونه	36_53
4	اليمين السياسي في إيطاليا: صعود التيارات المحافظة وأثرها على صنع السياسات العامة أ.م.د: حازم علي حمزة	54_69
5	العدالة الإنتقالية في دول الإنتقال الديمقراطي : إسبانيا انموذجاً أ.م.د عبير محمد عبد	70_90
6	سبل مكافحة الجريمة المنظمة وتعزيز الأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2014 الباحث أسامة عباس إبراهيم أ.د.كاظم علي مهدي	91_105
7	السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية العراقية: بين الانحياز والحياد م.د .خالد هاشم محمد	106_119
8	التغير المناخي في البيئة الاستراتيجية الدولية بين فرص التوظيف الاستراتيجي وتحديات الاستجابة م.د. رؤى خليل سعيد	120_135
9	دور مراكز الابحاث في توجيه السياسة الخارجية اليابانية: مراجعة نقدية في الادبيات السياسية م.د علي غسان سامي	136_151
10	الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط: بين صراع المحاور الاقليمية وتنافس الاستراتيجيات الدولية د. مروة علي حسين	152_171
11	ادارة المناطق المتنازع عليها واثرها في الامن الوطني العراقي بعد عام 2003م م.م آيات احمد سلمان	172_189
12	سياسات مكافحة المخدرات في العراق بعد عام 2014 (الاسباب_الاثار_المعالجات) م.م احمد محسن عليان م.م فاطمة عيال طعان م.م عباس حسين صاحب	190_213

13	الامن السيبراني وأثرة على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 (دراسة تحليلية) م.م فاضل عباس صباح	228_214
14	دور الجريمة المنظمة في تهديد أمن الدولة والمجتمع العراقي: المخدرات أنموذجاً م.م سيماء علي مهدي	244_229
15	دور المنظمات الدولية غير الحكومية في العلاقات الدولية م.م. مروة علوان راضي	260_245
	مراجعة مقال م.د. سارة شكر احمد	أ _ د
	مراجعة مقال هدى عبد الحسين فياض ناصر	ذ_ ش

أزمة النموذج الديمقراطي في العراق[▽]

The crisis of the democratic model in Iraq

أ.د إياد خلف حسين العنبر*
Ayad Khalaf Hussein Alanber

الملخص:

لم تصل العملية الديمقراطية في العراق إلى مرحلة النضج، ولا زالت غير قادرة على تجاوز عقبات التحول الديمقراطي، وتدور في دائرة أزمات المرحلة الانتقالية. ولا يمكن أن نصفها بالاستبدادية التنافسية ولا يمكن أن نصفها أيضاً بالديمقراطية. فهي نظام هجين يطبق بعض معايير الأنظمة الديمقراطية، ولكنها يتعثر في البعض الآخر منها. فالانتخابات الدورية، وتداول السلطة، وتعددية الأحزاب، والمشاركة السياسية، وحرية الرأي والتعبير... جميع موجودة كعناوين، لكن على مستوى الممارسة نجد الكثير من الخروقات التي يمكن أن تؤشر عليها. وبالنتيجة لا يمكن التماهي مع الادعاء بأن النموذج "الديمقراطي" في العراق يطبق الديمقراطية التوافقية، ولا يمكن أيضاً أن نعتبره ديمقراطية تنافسية. فهو نموذج هجين يجمع بين مؤشرات الديمقراطية الانتخابية والديمقراطية التفويضية والديمقراطية الهشة.

الكلمات المفتاحية: التحول الديمقراطي، الديمقراطية التوافقية، الديمقراطية التفويضية، الديمقراطية الانتخابية، الديمقراطية الهشة

Abstract:

The research papers address a significant challenge, namely that the democratic model in Iraq remains uncertain and has yet to overcome its initial hurdles. One of the primary obstacles is the establishment of a political class that may not necessarily embrace democracy but, at the very least, recognizes that elections are the only means of competing for power and accepts the outcomes, whether they win or lose. Additionally, the institutional framework for managing the political system has not been solidified. Instead, all state institutions have become subject to the personal agendas of political figures who assert themselves as leaders, independent of electoral results.

In light of these circumstances, the research paper examines the hypothesis of describing the democratic model in Iraq. It draws on models that explore the characteristics of democratic transitions in countries experiencing political shifts. These models describe the democratic systems in similar countries to Iraq as hybrid democracy, consensual democracy, delegative democracy, or fragile democracy.

Consequently, the research is structured around three main focal points:

▽ تاريخ التقديم : 2025/7/17 تاريخ القبول: 2025/9/19 تاريخ النشر: 2025 /9/30

* كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد Ayad.k.971@cis.uobaghdad.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

1-The democratic transition and the challenges associated with the chosen model.
2-Iraq's positioning between the consensual democracy model and the delegative democracy model.
3-Iraq's alignment with either the electoral democracy model or the fragile democracy model.

Keywords: Democratic transition, Consensual Democracy, Delegative Democracy, Electoral Democracy, Fragile Democracy.

المقدمة

قد لا يختلف الباحثون في العلوم السياسية على تصنيف العراق ضمن البلدان التي تشهد تحول نحو تبني النظام الديمقراطي، بيد أن الاختلاف يكمن في تحديد مسار هذا التحول ومعوقاته، ومحاولة توصيف طبيعة النموذج الديمقراطي في العراق.

إذ بعد عشرون عاماً من الحديث عن تطبيق نموذج الديمقراطية التوافقية، على مستوى الممارسة السياسية بات النظام السياسي العراقي بعيد عن مدخلات ومخرجات هذا النموذج، ولم يطبق من التوافقية سواء توزيع مغانم السلطة والنفوذ السياسي بين الفرقاء السياسيين الذين يقدموا أنفسهم كزعماء للطوائف أو القوميات.

ويبدو أنَّ نموذج نظام الحكم في العراق سوف يبقى يدعي بأنه نظام ديمقراطي؛ لأنَّ الانتخابات تجري فيه بصورة دَورية. ومن ثم، تختزل الديمقراطية بالانتخابات فقط، وهذه الانتخابات تكون محصورةً بين طبقةٍ سياسية تتزعمها زعامات دينية أو عائلية أو سياسية تفكّر وتمارس العملَ السياسي بطريقة الوصايا على المجتمع أو الطائفة أو القومية، ويهيمن على نمط تفكيرها العقلُ الشمولي.

الإشكالية الرئيسة، أن نموذج الديمقراطية في العراق لا يزال مرتبك، ولم يتجاوز أولى عقباته، ألا وهي إيجاد طبقة سياسية، حتّى وإن لم تكون مؤمنة بالديمقراطية، بل تؤمن على أقل تقدير بأنَّ الوسيلة الوحيدة لِلتنافس للوصل إلى الحكم هي الانتخابات، ومن ثمَّ تقبل نتائجها سواء أكانت فوزاً أو خسارة. كما أنها لحدّ الآن لم ترسخ عمل المؤسسات في إدارة النظام السياسي، وإنّما كلّ مؤسسات الدولة باتت رهينةً لمزاجيات شخصيات سياسية تفرض نفسَها بعنوان زعامات، وهي مَن يهمين على القرار السياسي بَعيداً عن ما تفرزه نتائج الانتخابات.

في ضوء ذلك، يناقش البحث فرضية توصيف النموذج الديمقراطي في العراق، من خلال النماذج التي تبحث في توصيفات عملية التحول الديمقراطي في البلدان التي تشهد انتقالاً سياسياً. والتي تصف النماذج الديمقراطية في تلك البلدان المشابهة للحالة العراقية بالنموذج الديمقراطي الهجين، أو الديمقراطية التفويضية، أو الديمقراطية الانتخابية، أو الديمقراطية الهشة.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ولمقاربة هذه الفرضية على نموذج الديمقراطية في العراق، يعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن.

وعليه، قسم البحث إلى ثلاث محاور:

-التحول الديمقراطي في العراق وإشكالية النموذج

-العراق بين نموذجي الديمقراطية التوافقية والديمقراطية التفويضية

-العراق بين نموذجي الديمقراطية الانتخابية والديمقراطية الهشة

أولاً-التحول الديمقراطي في العراق وإشكالية النموذج

تدور أغلب المقاربات النظرية للتحول الديمقراطي في مناقشة الفرضيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتعطي الأولوية في الدراسة والتحليل على التفاعلات البنيوية الداخلية للنظام السياسي، على حساب البيئة الخارجية أو التدخلات الخارجية في رسم مسار التحول نحو نظام الحكم الديمقراطي. (تيوريل 2019،74_37) لذلك عندما نبحث في نموذج التحول الديمقراطي في العراق نحتاج إلى توخي الحذر والدقة عند محاولاتنا مقاربة تلك النظريات على تغيير نظام الحكم في العراق في نيسان 2003.

من الممكن، أن تكون الدول التي تصل متأخرة إلى الديمقراطية متضررة في الواقع من وجود نموذج يمكنها نقله ببساط. فإذا كان يُنتظر من المتأخرين أن "يلحقوا بالركب" (متجاهلين الزمن التاريخي) بوتيرة سريعة جداً، فمن المرجح أن يعانوا من "الحمل الزائد" وهو وضع خارج عن السيطرة ينجم عن أزمات أو أعباء كثرة جداً تأتي بالتزامن في هذا السياق. (سارتوري 2016،144)

التغيير السياسي واسقاط نظام الحكم في العراق تم عن طريق التدخل العسكري بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا كان القرن العشرين شهد محاولة مائة بلد التوجه صوب الآخذ بنظام الحكم الديمقراطي، وما يقارب خمسها فقط تسلك الاتجاه الصحيح. فإن من بين التغيرات الاجبارية التي اخذتها القوات الأمريكية على عاتقها وفرضتها على ثمانية عشر نظاماً سياسياً، لم يكن هناك غير ثلاثة أنظمة فقط تستحق صفة "الديمقراطية" هي: اليابان والمانيا وإيطالياً. بينما التجارب الأخرى أما تنكص إلى درك الحكم التسلطي السابق أو تَعلق في منطقة ضبابية يحتفى فيها، ظاهرياً، في مختلف القطاعات بأنه دليل "الدمقرطة" التي تنحصر في التباري المكشوف في الانتخابات التنافسية الحرة على الحق في الفوز بالسيطرة على الحكومة. (ستانسفليد 2006،367)

رغم ذلك، إلا أن رغبة العراقيين في العيش تحت ظل نظام حكم ديمقراطي بدلاً من النظام الدكتاتوري، كانت متوافقة مع التغيير الذي تم عن طريق التدخل العسكري على أمل أن يأتي بالحكم الديمقراطي، إذ في عام 2004 قامت شبكة ABC NEWS الامريكية بنشر تقرير بعنوان (العراق: أين تقف الأمور) بإجراء استطلاع رأي لمجموعة من العراقيين بشأن رغبتهم في العيش ضمن (نظام حكم

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ديمقراطي)، أو (زعيماً قوياً)، أو (دولة إسلامية)، وفي النتائج النهائية أختار المستطلع أراءهم 49% الديمقراطية، و28% زعيماً قوياً، و21% الدولة الإسلامية. (دايموند 2005،383)

بيد أن الديمقراطيات لا تبنى بالرغبات والامنيات، وإنما عملية التحول الديمقراطي يجب أن تكون مقترنه ببناء المؤسسات الديمقراطية، وكما يقول كارل بوبر أن "الديمقراطيات ليست إذاً سيادات شعبية، إنها قبل كل شيء مؤسسات مزودة بوسائل الدفاع ضد الديكتاتورية، إنها لا تمنح سلطة من نمط دكتاتوري، جمعاً للسلطات، لكنها تجتهد لتحديد سلطة الدولة". (بوبر 2002،70) ما حدث في العراق أن "الديمقراطية" السياسية ولدت قبل أن تقوم المؤسسات الضرورية التي لا يمكن للديمقراطية أن تنشأ من دونها. فأساس الديمقراطية هو أن تكون هناك مؤسسات غير مسيّسة تقف على مسافة متساوية من المتنافسين والمتصارعين في الحلبة الانتخابية تمتلك التفويض القانوني والقدرة على إجبار كل الأطراف على التصرف وفقاً للقانون وتمتلك القدرة على ردع من لا يلتزم بالقواعد. (الخفاجي 2013،54)

الاختزال المشوه للديمقراطية بأنها مجرد انتخابات تضمن حق الأكثرية في ممارسة الحكم، أثر بصورة واضحة على أن لا يكون التحول الديمقراطي في العراق مقترناً ببناء المؤسسات السياسية التي تضمن ممارسة الديمقراطية وتحافظ عليها. صحيح إن فكرة الأقلية والأغلبية تظل ركناً من أركان الديمقراطية، إلا أن على الأقلية أن تشعر بأن من حقها أن تحصل على الأغلبية في دورة انتخابية قادمة وإلا كان النظام السياسي مصمماً لإبقاء كتلة من السكان فوق أخرى، أي دكتاتورياً. (الخفاجي 2013 ،64) إلا أن "معظم العراقيين يرون أن الديمقراطية تتألف أساساً من حكم الأكثرية، لذلك فإن معظمهم لا يفهمون جميع التعقيدات المتعلقة بفصل السلطات، والكوابح والتوازنات (Checks and Balances)، وحقوق الأقليات. وهذا يتمثل أحد الأخطار الكبيرة التي تواجه احتمال إحلال الديمقراطية، إذ في بلد مثل العراق تسوده انقسامات عميقة، وفيه جماعات أقلية مدججة بالسلاح، لا يمكن لمفهوم ذي بعد واحد للديمقراطية أن يُكتب له الاستمرار." (دايموند 2005، 384_383)

المشكلة في عملية تغيير نظام الحكم في العراق التي بدأت في 2003 لم تبدأ في تأسيس الشروط التي تساعد في تعزيز الديمقراطية، وأهملت إعادة بناء البنية التحتية العراقية–الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وعليه، ظهر أكثر من تصور للتحول نحو الديمقراطية. إذ بقي النظام السياسي الجديد، في نظر فئة من العراقيين، بمثابة تطفل غريب "غير شرعي". وتوافقت رغبات لدول إقليمية خارجية وجماعات داخلية لتدمير عملية التحول الديمقراطي في العراق. لا سيما أن "ديمقراطية غير موحدة تغطيها بصمات الولايات المتحدة في قلب الشرق الأوسط ستكون هدفاً سهلاً".(أندرسن و ستانسفيلد 2005، 370 _382_381)

من سوء قدر التحول الديمقراطي في العراق انه حدث في اكثر المناطق مناعة ضد الديمقراطية بل وأكثرها استعصاء على الديمقراطية وهي منطقة العالم الاسلامي، إذ أن هذا التغيير الذي جاء ضمن

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

استراتيجية تغيير المنطقة عبر دمقرطتها وتحسينها، بعد أن بات العالم ينظر لأبنائها وبسبب انسداد افق التطور لديهم، بانهم يعوضون عن تخلفهم بإعاقة الآخرين عن التقدم. ولذا أصبح من المفروغ منه بان تستجلب هذه التجربة كل العداء وعوامل التشكيك والتعويق والإفشال.(جابر 2005، 134)

بناء على ما تقدم، "أن العوامل الأكثر دقة لإفراز أنواع مختلفة من الديمقراطية لا ترتبط بخصائص النظام الاستبدادي السابق أو بعملية التحول... وأننا يجب أن نركز على عوامل تاريخية مختلفة طويلة الأجل، بالإضافة إلى درجة حدية المشاكل الاجتماعية الاقتصادية التي ورثتها الحكومات الديمقراطية المعينة حديثاً".(O'Donell1994,56) لذا لم يكن تغيير نظام الحكم في العراق من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، عملية سهلة يمكن أن تتم باتخاذ قرار عسكري من الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير النظام. فالسمة التي لازمت النظام السياسي العراقي بعد 1958، كانت الانقلابات العسكرية والعنف السياسي، وغياب المؤسسات التمثيلية. (حافظ 2011،107)

للفترة الممتدة من عام 1968 إلى 2003، ومن 2003 صعوداً تعكس الديناميكيات المقابلة التي لعبت دوراً في هشاشة بنية النظام السياسي سواء كان دكتاتورياً أو يدعي تبني الديمقراطية. إذ منذ سيطرة البعثيين على الحكم عام 1968 فقد جعلوا عسكرة الدولة وقوة الاقتصاد العراقي قادرة على إخماد أي معارضة داخلية واجهاضها. وفي مرحلة ما بعد تغيير النظام عام 2003 باتت الدولة هشة وضعيفة إلى الحد الذي لم يعد بمقدورها فرض النظام على الشعب، أو ضمان الأمن على حدودها. وانهارت قدرات الدولة وصعود شرعية المليشيات باسم السياسات الطائفية، وبناء التسوية السياسية على أساس تقاسم مؤسسات الدولة ومواردها الاقتصادية. (دوج 2022،39)

وعليه، واجه إرساء أو تعزيز الديمقراطية في عراق ما بعد صدام عقبات عدة، تتمثل بالصعوبة على المؤسسات العراقية الوليدة، أن تجد، وتعزز، أو تخلق، اللبنات الأولى لبناء الدولة الجديدة. فالريبة والخوف والقسر، المتغلغل في كل ثنايا المجتمع العراقي والحياة العراقية، وكانت تلك البيئة ممانعة لنمو تشكيلات مدنية وحياة سياسية صحية. ومن ثم، نمو المؤسسات الضرورية للديمقراطية التمثيلية.(ستانسفليد 2006،354)

ولم تكن خطابات القوى السياسية المعارضة لنظام البعث قبل أن تتولى السلطة، تتبنى نموذجاً واضحاً وصريحاً لنظام الحكم الديمقراطي البديل للنظام الدكتاتوري في العراق. لكن خطابها السياسي كان يؤكد على "المكونات" و"تركيبة المجتمع العراقي" ومظلومية الطوائف والقوميات، وضرورة إشراك جميع مكونات الشعب العراقي في صناعة القرار السياسي. وهذا ما تضمنه البيات الختامي لمؤتمر المعارضة العراقية في لندن 2002. (الجزيرة نت 2023)

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وفي مقال نشره كنعان مكية* بعد عشرون عاماً على تغيير نظام الحكم من الدكتاتوري إلى تبني الديمقراطية، وكنعان هو أحد الشخصيات المعارضة لنظام البعث، يشير فيه إلى غياب فكرة الكيان السياسي الواحد عن تفكير شخصيات القوى السياسية المعارضة تجاه العراق، لصالح وصفه كلعبة محصلتها صفر تلعبها مجموعة متعارضة من "الجماعات" المشكلة على أساس عرقي أو ديني أو طائفي، وهم ينظرون إلى أنفسهم على أنهم متنافسون مع بعضهم البعض (عادة على أساس من عانى أكثر من الآخر في الماضي). في هذه اللعبة فكرة العراق، أو العراق كمثل أعلى، غائبة بالكامل. في نهاية المطاف، تجبر فكرة "الإجماع" الضعيف (أو الأصغر، أو الأقلية) بينهم بشكل أساسي على الخضوع لإرادة الأقوى، وتكمن "الديمقراطية" حسب ظنهم في حقيقة إذعانهم. (kanan Makiya) 2023, 40

في ضوء ذلك، ساهمت حزمة عوامل أميركية وعراقية في إضعاف أواصر "التشابك الانتمائي" العراقي وإبراز العراق كدولة مكونات، وذلك في انتصار واضح للسرديات الأحادية التي استثمرت زخمها الأيديولوجي والنفسي في تأكيد أولوية المجموعة وتناسقها المفترض على فردية المواطنة وتنوعها. كان "مجلس الحكم" الخطوة الأولى في مأسسة "تفاهم الجماعات" في حكم البلاد، علاوة على ذلك، أدى الفهم الأمريكي الاستشراقي لمشكلة الحكم في العراق، مدعوماً بالسرديات الأحادية التي روجتها على نحو رئيس أحزاب الإسلام السياسي في الجانب العربي والأحزاب القومية في الجانب الكردي، إلى تبني الديمقراطية التوافقية Consociational Democracy. (عباس 37،2017)

ويرى باحثون، بأن الانطباع العام هو "أن التطبيقات التوافقية بدأت تتحقق عملياً مع تشكيل مجلس الحكم العراقي من طرف سلطة الائتلاف المؤقتة التي أُنيطت بها مسؤولية إدارة العراق من جهة الحكومة الأمريكية، وبعد إصدار قرار مجلس الأمن 1433، وهو قرار منح الوجود الأميركي صفة الاحتلال. وقد تكون هذا المجلس الذي أُريد له أن يضطلع بوظيفة استشارية من خمسة وعشرين عضواً، وبيدهم أن اختيارهم جرئ إلى حد كبير، على أساس الخلفية الإثنية، أو الدينية–المذهبية لكل منهم، في حين أدت الاعتبارات الأيديولوجية والمناطقية، والخلفية الطبقية أدواراً ثانويةً".(حسن 45،2016)

ثانياً– العراق بين نموذجي الديمقراطية التوافقية والديمقراطية التفويضية

إذا كانت الغاية من الديمقراطيات عموماً هي: الوصول بالمجتمعات إلى الاستقرار، وأبرز سمات النظام الديمقراطي المستقر هي أنه يتمتع باحتمالات عالية كي يبقى ديمقراطياً، وأنه ينطوي على مستوىً

* سياسي وأكاديمي عراقي ويعد من أبرز المثقفين العراقيين الذين دعموا إسقاط نظام صدام حسين، أشتهر بكتاباته عن الاستبداد في العالم العربي ودعوا للتدخل الأمريكي عام 2003، عمل أستاذاً في جامعة برانديس الأمريكية Brandeis University. كتابه الأشهر "جمهورية الخوف" 1989، وبعد حرب الخليج الثانية كتب "القسوة والصمت" 1993

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

منخفضٍ من العنفِ المدني الفعلي والمحتمل. فالديمقراطيةُ التوافقية هي استراتيجية في إدارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف المكونات العرقية والدينية والطائفية في المجتمعات المتعددة، بدلاً من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية. (ليبهارت 12،2006)

الديمقراطية التوافقية هي شكل من أشكال الحكم المطبقة في بعض البلدان غير المتجانسة شعبياً، وهي تقتضي بإعطاء حق الحكم بالتوافق في يتعلق ببعض الأمور الأساسية، للجماعات المتمايزة عن بعضها البعض، والمكونة في مجموعها شعب دولة. والتمايز يكون سببه، عادةً، اختلافاً في الأصول الإثنية أو اللغوية. وقد تبيّن أن المجتمعات المتعددة الإثنيات أو اللغات تعاني في الغالب، من صعوبة صون وحدتها الوطنية، ولا سيما عندما تكون لدى كل جماعة من الجماعات المختلفة المكونة لمجتمع الدولة الواحد، هواجس معينة تجعلها خائفة دوماً من احتمال طمس هويتها من قبل الجماعات الأخرى، أو ذوبانها ضمن الأغلبية السكانية، أو الانتقاص من حقوق أفرادها الخاصة أو العامة... وعليه تحاول الديمقراطية التوافقية تطمين الجماعات المتمايزة عن بعضها البعض وتبديد مخاوفها، عبر إعطائها حقوقاً متساوية في ما بينها، في اتخاذ القرارات في الحكم. (عبد الحي 2006،133_132)

تقوم فكرة الديمقراطية التوافقية على أساس محاولة تجاوز إشكاليات سيطرة الأغلبية في النظام الديمقراطي، أو الحد منها، التي غالباً ما تكون أغلبية عرقية أو دينية أو طائفية في المجتمعات المتعددة لا سيما في بلدان العالم الثالث، ومن هنا يحدد "آرنت ليبهارت" أربعة عناصر أساسية يتميز بها النظام التوافقي عن النظام الديمقراطي، وهي: (2006،11)

1. حكومة ائتلاف أو تحالف واسعة تشمل حزب الأغلبية وسواه.
2. مبدأ التمثيل النسبي في الوزارات والمؤسسات والإدارات.
3. حق الفيتو المتبادل للأكثريات والأقليات على حد سواء، لمنع احتكار السلطة.
4. الإدارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل جماعة.

إذن، التوافقية في الأساس تقوم على إيجاد آليات للتوازن بين شتى الجماعات المكونة للأمة، بإعطاء عناصرها الرئيسة حق النقض، أي قوة التعطيل، من أجل حمل الأكثريات الإثنية على أخذ مصالح الأطراف الأخرى بعين الاعتبار. (عبد الجبار 2006،110_109)

في العراق، تطبيق الديمقراطية التوافقية يقوم على ركزيتين أساسيتين:

الأولى: قائمة على أساس ما تفرزه الانتخابات من نتائج تحقق فيها القوى السياسية المتنافسة نسبها من أصوات في العملية الانتخابية.

الثانية: فتعتمد على التوافقات، التي على أساسها يتم تشكيل الحكومة، وتقاسم المناصب في مؤسسات النظام السياسي.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وفي الممارسة السياسية للنموذج العراقي في تطبيق هاتان الركيزتان للديمقراطية التوافقية، نجد أنها ابتعدت أو انحرفت عن فلسفتها، إذ بدلاً من أن تكون عاملاً في تحقيق الانسجام والتوافق في إدارة الدولة على أساس التوافق بين القوى السياسية الممثلة للمكونات الاجتماعية المتعددة، أصبحت أداة معوقة ليس لإدارة الدولة حسب بل في بناء دولة المؤسسات. بالإضافة إلى تعطيل استحقاقات ينتظرها المواطن من الحكومة التي منحها الشرعية. (العنبر 2013،198)

وهنا يرى الدكتور فالح عبد الجبار، صحيح ان الديموقراطية تقوم على الرضى، لكنها لا تولده. فالرضى يأتي دوماً من توسيع المشاركة الاقتصادية والسياسية والثقافية، والادارية. ونحن نفتقر الى هذه المشاركات. والسمات التوافقية المتوافرة لدينا هي انقسام المجتمعات اثنياً وثقافياً، ليس الا. أما الوسائل اللازمة لتخفيف سورات هذا الانقسام فغائبة تماماً. بتعبير آخر لدينا المشكلة التوافقية قائمة، من دون أي جهاز لضبطها ناهيك عن حلها.(2006)

إذاً، المشكلة ليست في فكرة الديمقراطية التوافقية، فهي حل لمشكلة هيمنة الأغلبية الطائفية في المجتمعات المتعددة، لأن تلك الاغلبيات تنظر إلى الديمقراطية على أساس تنظيم المشاركة السياسية، وبتعبير أكثر دقة، هي وسيلة للوصل إلى سدة الحكم، في حين ينظر سياسيو الطوائف إلى الديمقراطية، بصورة عامة والتوافقية بصورة خاصة، بمنظار واحد فقط هو السيطرة على نظام الحكم بعنوان الأغلبية الطائفية. (العنبر 2018،366)

فديمقراطيتنا التوافقية باتت تكرس الطائفية، إذ يصبح البلد مكوناً من كتلٍ طائفيةٍ وليس من شعبٍ، تعمل على تغييب مفهوم الأمة لصالح الجماعات، وبإعادتها لإنتاج الانغلاق الطائفي والإثني فإنها تصنف الفرد قسراً وتضعه في خانة مرغماً فيكون أسيراً لانتمائه الفرعي، من هنا يجب فهم الديمقراطية التوافقية بأنها تهدف إلى التعامل على أساس الشراكة بين المكونات لتأسيس بيئة سياسية فاعلة، وليس إفراطاً في استخدام حق النقض بين الشركاء وفقاً لعقلية متخاصمة بين المكونات السياسية المنبثقة عن التعددية الاجتماعية. (العنبر 2018،199)

قد تعود الإشكالية الرئيسة في انحراف تطبيق نموذج الديمقراطية التوافقية في النظام السياسي العراقي، إلى مشكلة تعود في تفكير الطبقة الحاكمة بعد التي أسست الأعراف السياسية المؤسسة لنظام الحكم بعد 2003. فالتصور العام في أوساط زعامات الطبقة السياسية، أن فكرة "الإجماع" تكمن وراء نظام "المحاصصة" السياسية، وهو النظام الذي يقوم على أساسه شغل المناصب الحكومية الرئيسية من خلال "إجماع" رؤساء الأحزاب والكتل الكبرى، باستخدام معايير طائفية أو عرقية صرفة. ففي نظرهم، يتّسم هذا الحل بطابع ديمقراطي وإسلامي، إذ قد يبدو للوهلة الأولى أن فكرة الإجماع تتوافق مع التقاليد الإسلامية، بينما في الواقع هو مجرد اتفاق الفصائل القوية على حساب الأضعف منها، باعتبار العراق

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مجرد "غنيمة" تقسم ثرواته بين الكل بـ"الإجماع" على غرار قبائل العرب في عصر الجاهلية (kanan Makiya 2023, 42)

لذلك بات مفهوم الحكومة التوافقية، يختزل بتقاسم الوزرات وتوزيها كحصص لهذا الحزب أو ذاك، ولا أحد يتحمل مسؤولية الفشل في إدارة الحكم، وتغيب ملامح المسألة السياسية والمسؤولية عن اتخاذ القرار السياسي ومن يرسم السياسات العامة، فلا يمكن وصف نمط الحكم هذا إلا بالتوافقية الهشة أو توافقية توزيع مغانم السلطة. إذ منذ 2006 تشكلت خمس حكومات سابقة على أساس تحالفات سياسية تتوافق على أسس تقاسم الوزرات لا أكثر ولا أقل، وسرعان ما تنهار هذه التوافقية الهشة بعد تشكيل الحكومة وتقاسم الوزرات، ونعود إلى خطابات التسقيط السياسي بين الخصوم. (العنبر 2022)

بالنتيجة النهائية، نجد موقفان من الديمقراطية التوافقية في نموذجها المطبق بالعراق، الأول يرفضها لكونها لا تنتج حكومة قوية بل تكون اداة لعرقلة عملها، أما الرأي الاخر فيؤكد على أهميتها وتمثل ضرورة لأزمة للعراق. التيار الاول يؤكد على اختلالات هذه الديمقراطية وقدرتها على شل وإعاقة التقدم وهي تعمل على انهاء قاعدة حكم الاغلبية البرلمانية، وإذا ما كانت الحاجة إليها لغرض طمأنة الشركاء فقد تحقق ما أمكن من ذلك، إلا أن الاستمرار بها بات يمثل الضد لعملية الاستقرار السياسي، لذا لا بد من الانتهاء من التوافقية والمحاصصة. في حين أن خصومهم يرون بأنها تقيد أي ميل للاستفراد بالسلطة، وأن الدعوة لحكم الأغلبية هي بقصد تهميش المكونات الأخرى في مجتمع منقسم إثنياً وثقافياً وطائفياً، يغيب عنه التجانس حيث إن الأقلية فيه لا سبيل لها لأن تتحول إلى أكثرية لتحكم إلا بنمو ديموغرافي متسارع. (جابر 2015،11)

في ضوء ما تقدم، إذا كان تطبيق نموذج الديمقراطية التوافقية في العراق قد تحول إلى نظام تكريس سلطة أمراء الطوائف والقوميات وسيطرتهم على منظومة الحكم وساهم بتمركز سلطتهم ونفوذهم على النظام السياسي، ولم ينجح في أن يكون نظاماً لإدارة التنوع المجتمعي، ولم ينعكس في رسم وتنفيذ السياسات العامة، فما هو الاقرب للنموذج العراقي؟

يناقش عالم السياسة الأرجنتيني غييرمو أودونيل الاستاذ الفخري للدراسات الحكومية والدولية في جامعة نوتردام، في مقالة له نشرت عام 1994 في مجلة The Journal of Democracy نموذج (الديمقراطية التفويضية)، إذ يفترض من خلال المقارنة بين تطبيقات النظام الديمقراطي، فائدة في البحث عن خصوصية حالة تفتقر فيها المؤسسات إلى الديمقراطية. إذ تتميز الديمقراطية غير المؤسسية بمؤسسات سياسية قائمة ضعيفة، ذات نطاقٍ محدود، وخالية من أي ثقل. وتحتل مكان المؤسسات الفاعلة تطبيقات أخرى غير رسمية لكنها ناشطة جداً: الزبائنية والفساد. (59, 1994)

يجري تحليل نوع الحكم في الديمقراطية التفويضية كفصل في دراسة الاستبدادية، تحت مسميات مثل القيصرية والبونابرتية "والزعامية Caudillismo" والشعبوية وما شابه. لكن ينبغي أيضاً أن يُنظر

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

إليها على أنها نمط خاص من الديمقراطية يتداخل مع تلك الأشكال الاستبدادية، ويختلف عنها، بأساليب مثيرة للاهتمام. حتى وإن كانت الديمقراطية التفويضية تنتمي إلى النوع الديمقراطي. غير أنها تكاد تكون أقل ملاءمة لبناء مؤسسات سياسية ديمقراطية وتقويتها. (O'Donell 1994,62)

تعتمد الديمقراطيات التفويضية على أنه بمعزل عمَّن يكون الفائز بالانتخابات الرئاسية، فهو مخول سنداً لذلك ممارسة الحكم كما يراه أو تراه مناسباً، لا يقيده سو الحقائق الثابتة الخاصة بعلاقات القوة القائمة، ومحدودية فترة ولايته دستورياً. ينظر للرئيس على أنه التجسيد للدولة والحارس الأساسي والمُخوّل بتحديد مصالحها. (O'Donell 1994,59_60) الانتخابات في الديمقراطية التفويضية هي مناسبات مثيرة للعواطف ومحفوفه بالمخاطر: يتنافس المرشحون على فرصة للحكم فعلياً دون أي قيود ما عدا تلك التي تفرضها علاقات القوة المكشوفة وغير المؤسسية. بعد الانتخابات، يُتوقّع من الناخبين/ المفوَّضين أن يصبحوا جمهوراً محايداً لكنه مؤيد للرئيس. (O'Donell 1994,60)

الملاحظة المهمة التي يجب الإشارة إليها، على الرغم من أن نموذج الديمقراطية التفويضية الذي يقدمه أودونيل، يوصف نموذج الديمقراطية في النظام الرئاسي، إلا أنه يقترب كثيراً من تفسير النموذج العراقي الذي يعتمد على الزعامات السياسية أكثر من اقترابه من وصف النظام البرلماني. إذ أنتج النظام السياسي الذي أنشئ في العام 2003، وتم إقراره عبر انتخابات عامة خلال سنة 2005، سلسلة من حكومات "الوحدة" الوطنية. في ظل هذا النظام، جرى تفتيت كل من مجلس الوزراء والحكومة ككل، وتقسيمها بين النخب العراقية الحاكمة الجديدة، التي أصبحت حرة في استخدام موارد وكشوف رواتب الوزارات التي تسيطر عليها لتحقيق منفعة سياسية أو شخصية للأحزاب. يبرر هذا النظام انقسام الدولة العراقية عبر خطاب طائفي ممنهج، تستخدمه الأحزاب للادعاء بأنها تمثل الطوائف الدينية والعرقية من خلال الأصوات التي تبحث عنها. (دوغ 2022، 200)

وأهم نقاط التقارب بين الديمقراطية التفويضية والنموذج العراقي، هي:

1- يقترب النموذج التطبيقي "للديمقراطية" في العراق مع الديمقراطية التفويضية، فهي "ليست غريبة عن التقليد الديمقراطي، لكنها أقل ليبرالية من الديمقراطية التمثيلية. إذ تعتمد الديمقراطية التفويضية على الأغلبية بشكل كبير. فهي تتشكل عبر اشتمالها على أغلبية من خلال انتخابات نظيفة، تخول شخصاً ما أن يجسّد ويفسر لسنوات محددة، المصالح العليا للبلد. فهي في العادة، تستعمل الديمقراطية التفويضية أدوات كل الاقتراع على دورتين إذا لم تنتج الدورة الأولى من الانتخابات أغلبية واضحة. ويجب خلق هذه الأغلبية لتدعم خرافة التفويض الشرعي. (O'Donell 1994, 60) وفي النموذج العراقي التخويل يتم لأشخاص محددين يقدمون أنفسهم "أمراء" الطوائف والقوميات، وهم من يختارون رئيس الحكومة والوزراء ويتقاسمون المناصب العليا في الدولة. لذلك يمكن توصيف مشكلة الحكم في العراق في التعددية المفرطة للقوى اللادولتية أو قوى الدولة الموازية، وغياب شبه تام للمؤسساتية التي يتجسد فيها

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مفهوم الدولة. ويخضع النظام السياسي لهيمنة القوى الموازية للدولة، تتعدد مراكز القرار والنفوذ، وتضيع جميع ملامح الدولة ومؤسساتها برمزيات الزعامات المتناحرة. (العنبر 2020)

2- يتشابه نموذج الديمقراطية التفويضية مع نظام الحكم في العراق، من خلال ضعف المؤسسات، وعندما تكون المأسسة ضعيفة، من دون أي اهتمام بتقويتها. تمنح الديمقراطية التفويضية الرئيس (التنفيذي) ميزة واضحة بكونه لا يخضع عملياً للمساءلة العمودية. كما تملك الديمقراطية التفويضية ميزة واضحة بكونه لا يخضع عملياً للمساءلة العمودية. كما تملك الديمقراطية التفويضية ميزة إضافية واضحة تتجسّد في إتاحتها رشاقة وسرعة في وضع السياسات، إنما على حساب ارتفاع احتمال ارتكاب أخطاءٍ كبيرة، والتنفيذ الخرافي، وتحميل الرئيس المسؤولية عن النتائج. (O'Donell 1994, 62)

الشبه بين الديمقراطية التفويضية ونموذج الحكم في العراق بعد 2003، أن كلاهما عاجزان عن بناء المؤسسات الفاعلة التي يمكن أن ترسخ التجربة الديمقراطية وتساهم بنضجها. مثال ذلك، خلال فترة تولي نوري المالكي للسلطة من عام 2006 إلى عام 2014، وذلك نظرًا للأداء المتردي الذي حققه. أصبح العراق تحت حكم المالكي نظامًا تنافسيًا استبداديًا. "الأنظمة الاستبدادية التنافسية هي أنظمة مدنية تتوفر فيها مؤسسات الديمقراطية الرسمية ويُعتبر تحقيق السلطة عبر هذه المؤسسات هو الوسيلة الأساسية المتاحة، ولكن استغلال الحاكمين للدولة يمنحهم ميزة كبيرة على خصومهم" بالفعل، يتوافق تعريف العراق تحت حكم نوري المالكي مع ذلك الوصف العام. إذ تمكن المالكي من السيطرة على الأجهزة القمعية في العراق من خلال ضمان تأييد الخدمات الأمنية والميليشيات له. استغل المالكي القوة الاقتصادية التي كان يتمتع بها العراق خلال فترة ارتفاع أسعار النفط، مما منحه "أدوات قوية للحصول على الامتثال ومعاقبة المعارضة".(Sassoon 2016,24)

3- تتشابه الديمقراطية التفويضية مع النموذج العراقي، بأن كلاهما يبتعد عن تطبيق الديمقراطية التمثيلية التي تقوم على قاعدة (التمثيل يستلزم المسائلة): إذ بطريقة ما، يعد الممثلون مسؤولين عن أفعالهم أمام أولئك الذين يزعمون بأنهم مخوّلون بالتحدث باسمهم. ففي الديمقراطيات المؤسسية، لا تسري المساءلة عمودياً فحسب، واضعة المسؤولين المنتخَبين موضع مساءلة فقط في صناديق الاقتراع، بل أفقياً أيضاً، عبر شبكة من القوى المستقلة نسبياً (أي مؤسسات أخرى) يمكنها مساءلة ومعاقبة الطرق غير السليمة التي يتم عبرها إعتاق مسؤول ما من مسؤولياته. فالتمثيل والمساءلة يستلزمان البعد الجمهوري للديمقراطية: وجود تمييز دقيق وتعزيزه، بين المصالح العامة والخاصة لمن يتولون المناصب.

وتظهر المساءلة العمودية، بالإضافة إلى حرية تشكيل أحزاب ومحاولة التأثير على الرأي العام، في كل من الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التفويضية. لكن المساءلة العمودية المختصة بالديمقراطية التمثيلية ضعيفة للغاية أو غير موجودة في الديمقراطية التفويضية. علاوة على ذلك ونظراً لكون المؤسسات التي تجعل المساءلة الأفقية فاعلة يُنظَر إليها من قبل الرؤساء التفويضيين على أنها أعباء

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

غير ضرورية على "مهمتهم"، فهم يبذلون مساعي حثيثة لإعاقة تطور مثل هذه المؤسسات. (O'Donell 1994,63)

وفي النموذج العراقي تغيب تماماً المساءلة عمودية كانت أم افقية. إذ لا الجمهور يعاقب الأحزاب والشخصيات المتورطة بالفساد وغياب المنجز السياسي والخدمي، ولا المؤسسات السياسية والقضائية تحاسب النخب السياسية التي تورطت بقضايا الفساد وهدر المال العام وجرائم الاغتيالات وقتل المتظاهرين.

ثالثاً_ العراق بين نموذجي الديمقراطية الانتخابية والديمقراطية الهشة

لا تتشكل الديمقراطية من مجموعة فريدة واحدة من الأنظمة القانونية. فهناك أنواع عديدة من الديمقراطية، وتفرز ممارساتها المتنوعة مجموعة متباينة أيضاً من التأثيرات. فالشكل المحدد الذي تتخذه الديمقراطية منوط بظروف البلد الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى بُنى الدولة التي تعتمدها وممارستها السياسية. (شميتر وكارل 2016، 45) وعلى غرار كل الأنظمة، تعتمد الديمقراطيات على وجود حكام، وهم أشخاص يتولون أدواراً مختصه في السلطة ويمكنهم إصدار أوامر شرعية للآخرين. وما يميز الحكام الديمقراطيين عن غير الديمقراطيين منهم المعايير التي تحدد كيف يصل الديمقراطيون إلى السلطة والممارسات التي تجعلهم مسؤولين عن أفعالهم. (شميتر و كارل 48،2016)

إذاً، العنصر الأساس في الديمقراطية هو الانتخابات، فهي كما يعرفها جوزيف شومبيتر للديمقراطية ذلك "الترتيب المؤسساتي الذي يهدف الوصول إلى قرارات سياسية تحقق الخير العام بجعل الشعب نفسه يقرر المسائل عبر انتخاب افراد يجتمعون لتنفيذ إراداته. (2011، 469)هذه الانتخابات تشكل الوسيلة لتحقيق غايات وفلسفة النظام الديمقراطي، بيد أن ما يترتب على الانتخابات هو الذي يحدد النموذج الديمقراطي. ومن ضمن نماذج الديمقراطية التي يحاول وصفها لاري دايموند في دراسته (التفكير بالأنظمة الهجينة) نموذج الديمقراطية الانتخابية. إذ يرى دايموند: "لقد أصبح جلياً منذ سنوات بأن عدداً كبيراً من الأنظمة الجديدة ليست ديمقراطية، أو لم تعد "في طور التحول" إلى الديمقراطية. بعض البلدان التي تقع في "المنطقة السياسية الرمادية.. بين الديمقراطية الكاملة والدكتاتورية المباشرة" هي في الواقع ديمقراطيات انتخابية، وإن كانت "فارغة" وسيئة الأداء، لكن بلداناً كثيرة منها لا تبلغ الحد المتوسط من الديمقراطية الانتخابية ويرجح أن تبقى على هذا الحال وقتاً طويلاً." (2002,23) وحتى وإن اتفقنا على تطبيق الحد الأدنى من المعيار الانتخابي للديمقراطية، تبقى هناك أسئلة مزعجة، أخطرها: كيف يمكن أن نعرف أن النتائج المعلنة تعكس دقة الأصوات التي ندلي بها؟ وكيف يمكننا أن نعلم أن المسؤولين المُنتخبين هم بالفعل "صناع القرار الأقوى نفوذاً"؟(Diamond 2002,21_22)

ويصنف لاري دايموند، وخوان لينز وسيمو مارتن ليبست الأنظمة التي تعتمد شكلياً على الانتخابات دون أن تؤثر في منظومة الحكم وإدارة السلطة، بأنها أنظمة "**شبه ديمقراطية**"؛ لأن السلطة

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الفاعلة للمسؤولين المنتخبين محدودة جداً، أو التنافس السياسي الحزبي مقيد جداً، أو هناك تنازلات كبيرة ضمن معايير حرية الانتخابات ونزاهتها إذ أن نتائج الانتخابات، وإن كانت تنافسية، فهي لا تزال منحرفة بشدة عن التفضيلات الشعبية؛ أو/و حيث الحريات المدنية والسياسية مقيدة جداً حتى أن بعض التوجيهات والاهتمامات السياسية غير منظمة ومن ثم لا تستطيع أن تعبر عن المبادئ الخاصة بها. (2022,25)

يقترب وصف "الديمقراطية الانتخابية"، مع ما يطرحه المفكرُ الفرنسيّ ألان تورين الذي يرى بأنه "مِن الصحيح أنَّ لا وجود لِلديمقراطية بدون حرية اختيار الحاكمين من قبل المحكومين، وبدون تعددية سياسية، لكننا لا نستطيع الكلام على ديمقراطية ما إذا كان الناخبون لا يملكون إلا الاختيار بين جناحَين من أجنحة الأوليغارشية أو الجيش أو جهاز الدولة... إنَّ هذا التقهقر الذي تشهده الدول، سواء أكانت ديمقراطية أم لم تكن، يستتبع تدني المشاركة السياسية، ويؤدّي إلى ما سُمي، أزمة التمثيل السياسي. فالناخبون لا يعودون يشعرون بأنَّهم ممَثّلون. وهذا ما يعبّرون عنه بشجبهم لِطبقةٍ سياسية لا غاية لها سوى تحقيق سلطتها الخاصة، ناهيك عن سعيها أحياناً إلى إثراء أفرادها شخصياً". (13،2016) ويعتقد تورين، إذا كانت الديمقراطية قد ضعفت على هذا النحو فإنَّ مِن الممكن القضاء عليها، إمّا انطلاقاً من فوق على يد سلطة سلطوية، وإما من تحت على يد الفوضى والعنف والحرب الأهلية، أو انطلاقاً منها هي بالذات عبر الهيمنة التي تمارسها على السلطة أوليغارشيات أو أحزاب تراكمت لديها السطوة على الموارد الاقتصادية أو السياسية لتفرض اختياراتها على مواطنين باتوا مجرَّد ناخبين فحسب. (14، 2016)

في ضوء ما تقدم، لحد الآن النموذج الذي انتجه التحول الديمقراطي في العراق تختزل الديمقراطية بالانتخابات فقط، وهذه الانتخابات تكون محصورةً فقط بين طبقةٍ سياسية تتزعمها زعامات دينية أو عائلية أو سياسية تفكّر وتمارس العملَ السياسي بطريقة الوصايا على المجتمع أو الطائفة أو القومية، ويهيمن على نمط تفكيرها العقلُ الشمولي. لذلك، أخطر تحد تواجهه الديمقراطية في العراق يكمن في قيام "ديمقراطية من دون ديمقراطيين"، كما يصفها غسان سلامة. ولعل نتاجات ذلك نظام انتخابي يراعي بالدرجة الأولى والأخيرة مصالح الأحزاب والنخب السياسية الحاكمة، فهي تنظر إلى الديمقراطية كآلية لتنظيم المشاركة ومنح الشرعية للسلطات السياسية، فحسب، وتتجاهل الغاية الرئيسة من الديمقراطية في تحقيق السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي.

الجدير بالملاحظة أن مفهوم "الديمقراطية الانتخابية" يحتاج إلى الكثير من التوقف عندما نريد مقاربته على النموذج العراقي، فالانتخابات ليس هي الحاسمة في تشكيل الحكومات، إذ على طوال الدورات الانتخابية التي آتت بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في 2005 بدأ التحالفات السياسية هي الأساس في تشكل الحكومة، بعنوان "حكومة توافقية" أو "حكومة الوحدة الوطنية"، وبالنتيجة كان هناك غياب لكتلة

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

سياسية تمثل المعارضة داخل البرلمان. وعلى هذا الأساس تمركزت السلطة بيد قوى سياسية محددة ، بصرف النظر عن حجمها الانتخابي، أصبحت هي من يتحكم بالنظام السياسي وتتقاسم النفوذ على الدولة ومؤسساتها واقتصادها.

وبالنتيجة، حتى نموذج الديمقراطية الانتخابية لا يمكن أن يوصف طبيعة النموذج "الديمقراطي" في العراق بعد 2003. وعليه، قد يكون وصف الديمقراطية الهشة هو الأكثر مقاربة للحالة العراقية. فهذا النموذج يتقرب من تطبيق الديمقراطية في بلدان ليس لديها الركائز الرئيسة للنظام الديمقراطي، لا على مستوى بنية النظام السياسي، ولا الثقافة السياسية والمجتمعة، ولا حتى طبيعة النظام الاقتصادي.

في كتابه الموجة الثالثة، يحدد صومائيل هنتنغتون الديمقراطية من خلال بعدين، هما التنافس والمشاركة. فالنظام السياسي يكون ديمقراطي عندما يتم اختيار صناع القرار الجماعي في انتخابات عادلة ونزيهة ودورية يتنافس المرشحون فيها على أصوات الناخبين التي يحق لكل بالغ من أبناء الشعب أن يشارك فيها بصوته. (1993، 65_66) في ضوء ذلك، يعتقد هنتنغتون إن المعايير المشوشة بخصوص النظام الديمقراطي لا تفرز تحليلاً مفيداً: (1993، 68_69)

1- إذ في الوقت الذي تعد الانتخابات الحرة المفتوحة النزيهة جوهر الديمقراطية وركنها الأول. لكن الحكومات التي تفرزها الانتخابات قد تتسم بالعجز أو الفساد أو قصر النظر أو اللامسؤلية أو الإغراق في خدمة مصالح خاصة أو العجز عن تبني سياسات تخدم الصالح العام. وهي سمات قد تجعل هذه الحكومات مرفوضة لكنها لا تتنزع عنها سمة الديمقراطية. فالديمقراطية مبدأ عام لكنه ليس المبدأ الأوحد، والعلاقة بين الديمقراطية وسائر المبادئ العامة تتسم بالتميز الشديد عن سائر خصائص النظم السياسية.

2- فضلاً عن ذلك، يمكن للمجتمع أن يختار قادته السياسيين بالطرق الديمقراطية، لكن هؤلاء القادة السياسيين قد لا يمارسون سلطة حقيقة. فقد يتحولون إلى مجرد دُمى تحركها جماعة أخرى. وطالما أن صناع القرار الجماعي لم يتم اختيارهم من خلال الانتخابات فإن النظام السياسي لا يعد ديمقراطياً.

وعليه، لا يمكن القول أن هشاشة الديمقراطية يمكن أن تنتج نظام سياسي هجين يجمع عناصر الديمقراطية والاستبدادية، كما يصفه لاري دايموند، إذ تفتقر إلى ميدان من المنافسة المفتوحة والحرة والنزيهة بحيث يمكن إخراج الحزب الحاكم من السلطة إذا لم يعد مرغوباً به من غالبية الناخبين. في حين أن نصر المعارضة غير ممكن في نظام هجين. عملياً كل الأنظمة الهجينة في العالم اليوم هي ديمقراطية زائفة، "لجهة أن ظهور المؤسسات السياسية الديمقراطية الرسمية، كالمنافسة الانتخابية المتعددة، تخفي حقيقة الهيمنة الاستبدادية أو تسعى لإضفاء الشرعية عليها". (Diamond 2002 ,26)

وفي العراق بعد 2003، قد يكون النظام السياسي تغيير من الشمولية إلى تبني الديمقراطية. لكن في الواقع نمط الاستبدادية انتقلت من المركزية في نموذج القائد والحزب الأوحد، إلى تعددية الزعامات

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

والأحزاب، والتي أصبحت أقطاب فاعلة ومؤثرة في النظام السياسي. لكنها من جانب آخر، تتعامل مع النظام بمعايير سياسية مزدوجة، فهي تُشكل الحكومات وتشارك فيها وفي ذات الوقت تتعامل معها بأسلوب المعارضة عندما تحدث الخلافات السياسية، وتعتمد في إدارتها الدولة على الاتفاقات السياسية وليس الاحتكام إلى المؤسسات السياسية أو الدستورية. وهنا تحديداً نكون أمام خلل في بنية النظام والممارسة الديمقراطية يمكن أن يساهم في هشاشتها. فالديمقراطية تمنح إمكانية التخلص من الحكومة دون إراقة للدماء، عندما تتخلى هذه الأخيرة عن حقوقها وواجباتها، لكن أيضاً عندما نحكم على سياساتها، جيدة أن خاطئة. المشكلة، كما يراها كارل بوبر، ليست إذن هي مشكلة حكم، ولا معرفة من يحكم، لكنها مشكلة الحكومة ومعرفة كيف نحكم، فالأساس هو أن لا يكون للحكومة سلطة مفرطة، بعبارة أخرى المشكلة هي مشكلة "كيف؟" يتم إدارة الدولة. (بوبر 2022، 75)

الديمقراطية ليست مجرد وسيلة تستطيع المجموعات المختلفة أن تحقق عن طريقها أغراضها، أو تنشد المجتمع الفاضل بواسطتها، وإنما هي أقرب ما تؤدي إلى المجتمع الفاضل نفسه اثناء التطبيق. وإن عملية الأخذ والعطاء في المنازعات الداخلية والمجتمع الحر، تتيح بعض الضمانات ضد تراكم منتجات المجتمع في أيدي بعض مالكي زمام السلطة، كما تتيح الفرص للناس كي يربوا أطفالهم دون الخوف من الاضطهاد. إن الديمقراطية تتطلب منظمات تؤيد الاختلاف وعدم الاتفاق، وكما تتطلب في الوقت نفسه المنظمات التي تساند الشرعية والاتفاق العام. (ليبست 1970_1969، 210) وعندما لا ينجح النموذج الديمقراطي في الوصول إلى هذه الغايات، التي يحددها سيمون مارتن ليبست، فمن الطبيعي أن نكون نموذج "ديمقراطي هش" كما في حالة العراق، لأنها: (ليبست 1970_1969، 23)

أولاً– تصبح الديمقراطية غير منتظمة إذا لم يضع النظام السياسي مجموعة من القيم تسمح بالتنافس السلمي من اجل السلطة.

ثانياً– إذا لم يؤد نتاج النشاط السياسي إلى منح السلطة إلى مجموعة ما، في فترات محددة، ينتج عن ذلك وجود حكومة غير مستقرة وغير مسؤولة.

ثالثاً– ستزاد سلطة المسؤولين باطراد، ويتضائل نفوذ الشعب على سير السياسة، إذا لم تتوفر شروط وجود المعارضة المستمرة الفاعلة.

ومن خلال دراسة أجراها لاري دايموند للتجارب الديمقراطية في 26 بلداً نامياً، يحدد منبع المشاكل التي تختبرها الديمقراطية في تلك البلدان، والتي تنطبق على النموذج العراقي ويمكن أن تحدد هشاشته، من ثلاث توترات أو تباينات ملازمة لطبيعة الديمقراطية: (49_48,1990)

1_ التوتر بين الصراع والإجماع: الديمقراطية بطبيعتها، نظام من المنافسة المؤسسية حول السلطة، ومن دون المنافسة والصراع، ليس هناك ديمقراطية. لكن أي مجتمع يسمح بالصراع السياسي يواجه خطر ارتفاع حديته، فيفرز مجتمعاً مولعاً بالصراعات ويصبح معه السلم الأهلي والاستقرار

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

السياسي في خطر. إذاً التباين أو التوتر هنا هو: إن الديمقراطية تتطلب صراعاً وفق آطر محدودة، وبنفس الوقت يجب أن تكون هناك منافسة، ولكن ضمن حدود معرفة ومقبولة عالمياً. والانقسام لا يتم احتواء وتخفيفه إلا من خلال الاجماع. وفي العراق لحد الآن لا يوجد توزان بين الصراع والتنافس، فالصراع السياسي يتخذ من السيطرة على السلطة وسيلة لتقليص نفوذ الخصوم السياسيين وتوسيع دائرة نفوذ من هم يسمك بزمام السلطة. وبالمقابل، على الأقل في الصراع السياسي الشيعي–الشيعي ونوعاً ما الصراع السياسي الكردي– الكردي، يبقى في دائرة الخطر وتهديد السلم الأهلي والاستقرار السياسي مادام يحتكم إلى ثنائية السلاح– والسياسية وليس أدوات التنافس السياسي فقط.

2_ التوتر أو التناقض بين التمثيل في مواجهة القدرة على الحكم: تعني الديمقراطية عدم القدرة على تركيز السلطة بيد قلة قليلة، ولذلك تخضع القيادة والسياسات لآليات من التمثيل والمساءلة الشعبيتين. لكن لكي تكون مستقرة، يجب أن تحوز الديمقراطية (أو أي نظام حكم) على "الحيوية". إذ ينبغي عليها أن تكون قادرة دائماً على التصرف، وأن تفعل ذلك بسرعة وحزم في بعض الأحيان. وعليه يجب على الحكومة عدم حصر استجابتها لجماعات الضغط والمصالح فقط، وإنما تعمل على مقاومة هذه الجماعات. ويتطلب هذا نظام حزبي قادر على أن يفرز حكومة مستقرة ومتماسكة بما يكفي لتمثيل المجموعات والمصالح المتنافسة في المجتمع والاستجابة لها دون أن تعطل عمل الحكومة أو تحاصر من قبلها. وفي النموذج العراقي تتعامل الطبقة السياسية وزعامتها مع السلطة باعتبارها اداة لتوزيع المغانم التي يوفرها الريع النفطي. هذه المتلازمة أنتجت لنا حكومات ضعيفة وعاجزة عن الاستجابة لمتطلبات مواطنيها، وأصبحت مهمتها مقتصرة على إدارة صفقات الفساد بين القوى التي تريد الهيمنة على الموارد والعائدات الاقتصادية. ولذلك أصبحت القوى السياسية متغولة على المجتمع وتعتبر مطالبته بالتوزيع العادل للثروات هو محاولة لتقليص دوائر النفوذ والهيمنة على موارد الدولة، وهذا ما يبرر مواجهتها بالعنف والتخوين لأي تحرك شعبي يطالب بالإصلاح. (العنبر 2010)

3_ التوتر بين الموافقة والأغلبية: أصل كلمة الديمقراطية يعني حرفياً "الحكم من قبل الشعب"، أو على الاقل الحكم بموافقة المحكوم. لكن تأسيس الديمقراطية والمحافظة عليها أمران مختلفان.. إذ بما أن الديمقراطية تعتمد على الشرعية الشعبية أكثر بكثير من أي شكل آخر للحكومة، فأن شرعية الحكومة تكون نتيجة للأداء الفاعل، ولن يقدر الشعب الديمقراطية إذا عالجت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بفاعلية وحققت قليلاً من النظام والعدالة. والتناقض هنا يكمن في أن الديمقراطية تتطلب موافقة المحكومين على الحكام، وشرعية الحكم تتطلب أداءً فاعلاً. وفي حالة العراق، لحد الآن، يتصدّر قائمة الدولة الأكثر فساداً حسب منظمة الشفافية الدولية. حسب تصيف البنك الدولي جودة الحكم بالعراق بالمنخفضة حيث يأتي العراق بالمرتبة 178 من حيث مسائلة الحكومة والمرتبة 201 من حيث الاستقرار السياسي والعنف والمرتبة 182 من حيث فعالية الحكم والمرتبة 205 من حيث حكم القانون

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

والمرتبة 189 من الاجراءات الحكومية والمرتبة 193 من حيث السيطرة على الفساد. وفي المرتبة 171 من حيث الدول الاكثر فسادا حسب منظمة الشفافية الدولية. وفي المرتبة 131 في مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة (دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 41 و المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة 57). وعلى الرغم من العوائد المرتفعة للنفط، الا ان نصيب الفرد من الدخل بحدود (1000 $) وهو يأتي في المرتبة 141 فقط في العالم، وهو اقل دخلا عن أي دولة خليجية. (Cordesman and Khazai 1014)

وفي ضوء هذا التعقيد المركب، تأسيس الديمقراطية والحفاظ عليها هما أمران مختلفان. فلكي تكون الديمقراطية مستقرة، يجب اعتبارها شرعية من قبل الشعب؛ ويجب النظر إليها على أنها شكل الحكومة الأفضل والأكثر ملاءمة للمجتمع. وبالفعل، كونها تستند إلى موافقة المحكوم، تعتمد الديمقراطية على الشرعية التزاماً أخلاقياً عميقاً وولاءً عاطفياً، لكن هذين يتطوران فقط مع الوقت، وجزئياً كنتيجة للأداء الفاعل. لن يقدّر الشعب الديمقراطية إلا إذا عالجت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بفاعلية وحققت قليلاً من النظام والعدالة. (Diamond ,op.cit,48_49)

خلاصة ما تقدم، النظام الديمقراطية ليس انتخابات فحسب، فالديمقراطية تمثيلات فكرية للبنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدستورية والثقافية والقانونية التي تشتغل على ثلاثة مستويات:(عبد الجبار 2007،4)

1: إنه نظام من العلاقات المعقدة بين أعضاء وجماعات وطبقات مجتمع ما، كل واحد فيه إن كان فردًا أو جماعة أو طبقة يعرفون أنهم متساوون أمام القانون في النشاط الاقتصادي المنظم في عقود وفي المشاركة السياسية وفي الاعتقادات الدينية .

2: إنه نظام للعلاقات المعقدة بين المجتمع، في كليته، والدولة، أو، بكلمات أخرى، المجتمع المدني، والمجتمع السياسي بناءً على احتكارين: أن المجتمع المدني حقل للملكية والنشاط الاقتصادي والثقافة؛ وأن المجتمع السياسي هو الميدان لاحتكار للوسائل الشرعية في القوة وإدارة العدالة للدفاع عن الحياة والملكية والثقافة والحريات ضد أي انتهاك لها سواء أكان داخليًا أو خارجيًا. إن العقد الاجتماعي ينص على أن المجتمع المدني يحول حقوقه من أجل حماية الحياة والملكية إلى "دولة ذات سيادة "، وكذلك يمول الدولة عبر الضرائب ويحتفظ بحقه في محاسبتها .

3: إنه نظام ذو تقسيم وظائفي –مؤسساتي، مثال ذلك أن مكونات الدولة، كل واحد منها يقوم بوظيفته المحددة له بوضوح، ولكن هذه الوظيفة منفصلة مؤسساتي: كالتنفيذية والتشريعية والقضائية . كل مؤسسة لها نصيبها من السلطة.

إذاً، أساس الديموقراطية الأول حرية التنظيم والانتخابات، وأساسها الثاني تقسيم السلطات، وأساسها الثالث" حكم القانون"، أي التزام القواعد الدستورية. لعلنا، في العراق، نحظى بالأساس الأول لكن

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الثاني مهزوز، والثالث مثلوم. (عبدالجبار 2013) وطبقات وسطى هشة، و عرجاء، طبقات رجال اعمال تابعة و معتمدة على الدولة، دولة قوية بل شرسة، غياب المجتمع الصناعي الحديث، واستشراء ثقافة مراتبية– قرابية، تتخللها تنظيمات قبلية واسرية تترك بصماتها على النظام السياسي برمته، و ثقافة لاهوتية غير معقلنة، حبيسة تراث مقيد. هذا جميعا يقودنا الى ما يمكن ان نسميه: الديمقراطية المستحيلة! (عبد الجبار 2014) والتي اردنا تخفيفها بالديمقراطية الهشة.

النتائج والمناقشات

تفرض الأنظمة الشمولية أو الدكتاتورية سطوتها على طبيعة النموذج الديمقراطي الذي يعقبها بعد عملية تغييرها أو سقوطها. وتؤثر أيضاً آلية التغيير على نموذج التحول الديمقراطي. ويبدو أن العراق بعد تغيير نظام الحكم في 2003 قد جمعين ما بين المشكلتين، وأضاف إليهما تعقيدات أزمة التفكير السياسي للقوى المعارضة لنظام حكم البعث، والبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لذلك، كان اللجوء لنموذج الديمقراطية التوافقية بعيداً عن مراعات تلك التعقيدات، ولكنه يوفر الوسيلة الأفضل لتقاسم السلطة والنفوذ وفرض السيطرة على مكان الاقتصاد الريعي والمناصب العليا في مؤسسات الدولة. ومن ثم، بقيت التوافقية في تلك الحدود من دون أن تتوسع إلى دوائر صنع القرار السياسي. ولم تكن على متوافقة لا مع فكرتها ولا فلسفتها التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاندماج الوطني.

قد يتقرب النموذج "الديمقراطي" في العراق مع تطبيقات الديمقراطية التفويضية، فهو قرب على الانتخابات والتداول السلمي للسلطة. ولكنه بعيد عن مخرجات الديمقراطية وقريب إلى حكم الاوليغارشيات التي تتحكم بالقرار السياسي.

وفي ضوء ذلك، يكون من حيث المدخلات هو يقترب من الآليات الديمقراطية، ولكن من حيث المخرجات يبقى القرار بيد طبقة حاكم لا علاقة لها بالتنافس الانتخابي ولكنها هي من يرسم شكل الحكومة وتحديد أدوارها ووظائفها. ومن ثم، يكون نموذج الديمقراطية الانتخابية هو أقرب إلى توصيف النموذج العراقي بعد 2003 من ناحية الآليات فقط وليس الممارسات وانعكاسها على الأداء المؤسساتي للدولة وللعلاقة بين السلطة، والعلاقة بين المجتمع والسلطة.

تأسيساً على ما تقدم، تبقى تجربة التحول الديمقراطي في تحمل منذ بدايتها ملامح الهشاشة، لأن الطبقة الحاكمة لم تكن تحمل مشروع بناء دولة ديمقراطية حقيقية وإنما مشروع ترسيخ سطوتها ونفوذها في مرحلة ما بعد الدكتاتورية، وساعدها في ذلك غياب فترة انتقالية قادرة على تنضيج فترة الانتقال ومعالجة أخطاء النظام الشمولي ومراعاة الحاجة إلى نضوج سياسية للفاعلين السياسيين الجدد في التحول من تفكير المعارضة إلى منطق إدارة الدولة.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الخاتمة

لا يمكن الركون إلى نموذج ديمقراطي محدد في تجربة الانتقال السياسي في العراق بعد 2003، على الرغم من مرور أكثر من عشرين عاماً على تغيير التحول نحو الديمقراطية في العراق. فالديمقراطية التوافقية تحولت إلى عنوان لتقاسم السلطة والمناصب العليا في الدولة والمحاصصة السياسية بين زعماء الكتل السياسية وبين الزعماء السياسيين للطوائف والقوميات، من دون أن تنعكس على رسم السياسات العامة واتخاذ القرار السياسي. والديمقراطية التفويضية تتطابق بنسبة كبيرة على ممارسة السلطة السياسية من قبل الحكومة في العراق، ولكنها تختلف عن النموذج العراقي بتعددية الزعامات السياسية وليس هناك رئيس منتخب، فالنظام السياسي في العراق هو برلماني مشوه وليس رئاسي.

أما الديمقراطية الانتخابية، فهي تقترب من حيث وجود انتخابات دورية في العراق، أما تأثير على الانتخابات فينعكس فقط في تغيير الأوزان السياسية بين الأحزاب السلطوية والذي يؤثر على تقاسمها المناصب الحكومية. ولذلك فنموذج الديمقراطية الهشة هو النموذج الذي يجمع كل مشاكل التحول الديمقراطي، مثل زعزعة الثقة بالعملية الانتخابية، وهشاشة المؤسساتية، وأزمة الشرعية، وضعف الثقة بين المواطن والحكومة، وخلل في وظائف الدولة.

عموماً، عملية التحول الديمقراطية لا يمكن لها أن ترسخ نموذج للديمقراطية في يعاني من أرث تاريخي مع الانظمة الاستبدادية، وقطيعة بينه وبين الثقافة السياسية الديمقراطية. وفي ضوء ذلك، يبقى الرهان على التقادم في ممارسة العملية السياسية حتى إن كانت ديمقراطية هشة أو ديمقراطية انتخابية أو ديمقراطية تفويضية. ممكن أن يقود في قادم السنوات إلى إنضاج تجربة النظام الديمقراطي.

رغم ذلك، الخطر الحقيقي الذي يهدد نموذج التحول الديمقراطي في العراق، يكمن في عدم إعطاء الأولية لبناء المؤسسات السياسية التي تعد الركيزة الأساس في النظام الديمقراطي. وطغيان الأعراف السياسية التي تحدد الطبقة الحاكمة على الدستور وتهميش دور مؤسسات الدولة. ومن ثم، أنتجت الطبقة الحاكمة سلوك سياسي لا يتلاءم مع الديمقراطية ونظامها وفلسفتها.

في ضوء ذلك، يبقى نموذج الديمقراطية الهشة يدور في حلقة مفرغة من الأزمات. وبدلاً من إصلاح مكامن الخلل التي تنتج هشاشة الديمقراطية. أخذ السلوك السياسي للطبقة الحاكمة على ترسيخ مغذيات الهشاشة. ولذلك يحتاج العراق في المستقبل إلى قادة سياسيين يؤمنون بالديمقراطية ويعملون على إعادة بناء مؤسسات الدولة كركيزة أساسية لبناء دولة ديمقراطية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

قائمة المصادر

الكتب:

1.أ.شومبيتر، جوزيف .2011 *.الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية*. ترجمة حيدر حاج إسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

2. أندرسن، ليام، وغاريث ستانسفيلد .2005 . *عراق المستقبل: دكتاتورية، ديمقراطية أم تقسيم؟*. مراجعة وتقديم وتعليق ماجد شبر. لندن: دار الوراق للنشر.

3. بوبر، كارل .2002 . *خلاصة القرن*. ترجمة الزواوي بغوره ولخضر مدبوح. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

4. تورين، ألان . 2016. *ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية*. ترجمة حسن قبيسي. ط3 .بيروت: دار الساقي.

5. تيوريل، يان .2019 . محددات *التحول الديمقراطي: تفسير تغير أنظمة الحكم في العالم*1972–2006 . ترجمة خليل الحاج صالح . بيروت: المركز العربي للأبحاث ودارسة السياسات.

6 .جابر، جابر حبيب . *الانسداد السياسي: الاستبداد وحلم الديمقراطية في العراق*. بيروت: دار التنوير .

7.حافظ، عبد العظيم جبر .2011. *التحول الديمقراطي في العراق: الواقع.. والمستقبل*. بيروت: مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي.

8. الخفاجي، عصام.2013 .*عن الثورة واليسار*. بغداد: دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر وللتوزيع.

9. دايموند، لاري.2005. *النصر المهدور: الاحتلال الأمريكي والجهود المتخبطة لإحلال الديمقراطية في العراق*. دبي: مركز الخليج للأبحاث.

10. دوج، توبي.2022 . *العراق، من الحرب إلى السلطوية الجديدة*. ترجمة د. عذراء ناصر وآخرون . بغداد: دار الرواق النشر والتوزيع–بغداد: دار ومكتبة عدنان.

11. سارتوري، جيوفاني.*2016. إلى أي مدى يمكن أن تكون الحكومة الحرة عابرة للحدود؟*. في: لاري دايموند ومارك ف. بلاتنر(محرران). الديمقراطية أبحاث مختارة. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

12. ستانسفليد، غاريث. 2006 . *الانتقال الديمقراطية.. الإرث التاريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية*. في: مجموعة مؤلفين: المجتمع العراقي.. حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات. بيروت–بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية.

13.شميتر، فليب س، و تيري لين كارل.2016. *ما تمثله الديمقراطية وما لا تمثله*. في: لاري دايموند ومارك ف. بلاتنر(محرران)، الديمقراطية أبحاث مختارة، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

14. عبدالجبار، فالح .2006. *التوافقية والدين والدولة وهوية العراق*. ضمن كتاب مجموعة باحثين: مأزق الدستور–نقد وتحليل. بغداد–بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية.

15.(._ _ _) .2007. *الديمقراطية: دراسة تاريخية ومفاهيمية*. بغداد، بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية.

16.العنبر، إياد . 2018. *الطائفية والدولة في المشرق العربي: إشكالية العلاقة المتأزمة*. في: حسن ناظم وإياد العنبر(محرران). الصراع المذهبي: فصول في المفهوم والتاريخ سلسلة "دراسات فكرية" من إصدار جامعة الكوفة. جامعة الكوفة: كرسي اليونسكو للحوار.

17. ليبست، سيمور مارتن .1960_1959. *رجل السياسة: الأسس الاجتماعية للسياسة*. تعريب "المترجمون العرب" خيري حماد وشركاه . بيروت: دار الآفاق الجديدة.

18. ليبهارت ، آرنت .2006. *الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد*. ترجمة حسن زينه. بيروت– بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية.

19.هنتنغتون، صامويل. 1993.*الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين*. ترجمة. د.عبد الوهاب علوب. تقديم: د. سعد الدين إبراهيم . الكويت: دار سعاد الصباح.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الدوريات:

1. العنبر، إياد.2013." إشكالية غياب الفلسفة السياسية في بناء الدولة العراقية بعد 2003. "*مجلة الكوفة* السنة الثانية، العدد الرابع (خريف)

2.حسن،حارث .2016. *"التجربة التوافقية في العراق: النظرية والتطبيق والنتائج. سياسات عربية*، العدد 23 (تشرين الثاني/نوفمبر) .

3.عباس ،عقيل .2017." الإسلام السياسي الشيعي في العراق والديمقراطية التوافقية: إشكاليات الخطاب وتحديات التنوع". *سياسات عربية*، العدد 29(تشرين الثاني/نوفمبر).

4.عبد الحي ،هناء صوفي .2006." الديمقراطية التوافقية والديمقراطية التنافسية (الحالة اللبنانية)"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد 12 (خريف)

الدوريات الأجنبية:

1.O'Donell, Guillermo. 1994. " Delegative Democracy". *Journal of Democracy*. Volume 5, Number 1 (Januar).

2. Sassoon , Joseph.2016 ." Iraq's political economy post 2003: From transition to corruption". *International Journal of contemporary Iraq Studies*, vol:10, No:1&2 .

3. Diamond, Larry Jay. 2002." Thinking About Hybrid Regimes"> *Journal of Democracy*, Vol 13. No 2 (April).

4. Diamond, Larry Jay.1990." Three Paradoxes of Democracy". *Journal of Democracy*, Vol.1. No.3 (Summer).

الصحف والمجلات:

1. عبدالجبار، فالح.2006." الأكثريات والأقليات: الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية التوافقية". *صحيفة الحياة اللندنية*، العدد 15864. 2006/9/10.

2. (. _ _ _).2013. "التفكير في العراق: فوضاه ونظامه". *صحيفة الحياة اللندنية*، العدد 18215. 24-3- 2013.

المواقع الإلكترونية:

1.الجزيرة نت .2002. "البيان الختامي لمؤتمر المعارضة العراقية في لندن" 17-12- 2002، http://bit.ly/2ge0M8w. شوهد 6-5-2023

2. العنبر،إياد .2020. "العراق وخيارات الطبقة السياسية: اللادولة أو اللادولة". موقع الحرة.28 يناير,2020. https://www.alhurra.com/different-angle/2020/01/28/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9

3.(. _ _ _) .2020. ب"حكومة وظيفتها إدامة الخراب". موقع الحرة.18 ديسمبر,2020. https://www.alhurra.com/different-angle/2020/12/18/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

%D9%88%D8%B8%D9%8A%D9%81%D8%AA%D9%87%D8%A7-
%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D8%A8
4.(. _ _ _) .2022. "حكومة أغلبية بلا مشروع، أفضل من توافقية هشة" موقع الحرة، 30يناير,2022.
https://www.alhurra.com/different-
angle/2022/01/30/%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-
%D8%A3%D8%BA%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A9-
%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%8C-%D8%A3%D9%81%D8%B6%D9%84-
%D9%85%D9%90%D9%86-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82%D9%8A%D8%A9-
%D9%87%D9%8E%D8%B4%D9%91%D8%A9
5.عبد الجبار،فالح .2014." الديمقراطية والربيع العربي: مقاربة بنيوية تاريخية". صحيفة الصباح الجديد، مايو,2014.
http://newsabah.com/newspaper/2463 شوهد 4- مايو 2014
6. Cordesman, Anthony H. and Sam Khazai. "**Iraq in Crisis,** Center for Strategic and International Studies (csis), p iii "Introduction"
,http://csis.org/files/publication/130106_Iraq_Book_AHC-sm.pdf MAY 30, 2014
7. kanan Makiya 2023, “Iraq’s Mafia State”, Journal of Democracy 43, No. 2 (April): 34-120. https://www.journalofdemocracy.org/articles/iraqs-mafia-state/

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/